العتق لقوله لانه لا يقوم عليه ووجه الاول قول الوصي يقوم مقام قوله ولو كان بالعاقبل
النصيب فهم الباقي عليه وذلك اذا قاله وليه ووجه الاخر انه يدخل في ملكه بغير اختياره فاشبه مالو
ورثه فرع اذا قال لم لا حول لمملوكه هو اني لم اعتق عليه مملوكه وبه قال احمد وقال ابو حنيفه
يعتق ولا يسري لانه اعتق ما لا يملك حرمته فاشبه ما لو اوصى بعتق مدبر الميت لم يعتق فيما ذكره
فيما اخبر به فلم يلزمه ضمانه كما لو قال لعبد غيره اعتقتك عن المدبر فرع اذا اولد المرء بما
وارثه وملكه لم يعتق عليه وقال ابو حنيفه يعتق عليه لانه محكوم بحريته في الظاهر فاشبه اذا
نسبه مرعبره وولد لمثله فادعاه ودليلنا انه ولاده لا تعتق بما يثبت السبب فلا تعتق بما
وجود الاعتاق كما لو كان لاكثر من ستين حجر الزنا وما ذكره فلا نسلم لانا لا نعلمه والمعتبر في عتق
ولد الزنا الا نسبه مرعبره لا الا يحتق كما لو اقر ان زيدا ابن حر فصدقه حمار حمل فجاء ولده
فرع قال ابن الحداد اذا قال لامه لم حملها ابن حر فصدقه حمار حمل فجاء ولده لم تصر امها
ولدا لهما صفقه واحده فان يصير الام مع امه عتق عليه وسرى الى نصيب الروح ويقوم عليه وقيل
الروح يعتق عليه بنفوذ ويعتق نصيب الام مع الحمل تبعا لامه ولا حد لاحدهما على الاخر وفيه الحمل
شئ لانه عتق عليهما في حاله واحده فرع قال او بكر فلو كان المسئله بحالها ولد فالحكم في ذلك كما ذكرناه فيما
فصلا الوصيه لطرق فان ماتا فيلا هما في حاله واحده فالحكم في ذلك كما ذكرناه فيما اذا سرى احدهما
وان قبل احدهما قبل الاخر بني ذلك على القولين في ملك الموصى له فان قلنا بالقبول انه ملك الموت
كان الحكم فيه كما ذكرناه فيما اذا قبلا دفعه واحده وان قلنا انه ملك بالقبول من حين القبول
فان قبل الروح او لا عتق عليه حصته من الحمل وسرى الى الباقي ووجب عليه قيمه الباقي اذا كان موسرا
فاذا قبل الاخر عتق عليه حصته من الام وسرى الى الباقي ووقوم عليه وبقاصان ويدفع عليه
الفضل وان قبل الام اولا عتق عليه حصته من الام وسرى العتق الى الباقي من الام وتبعها حصته من الحمل
وسرى العتق الى الباقي من الحمل والولد ووجب عليه قيمتها فرع قال او بكر اذا كان احد الصغار
مرعبدين وقيمه العبدين سواء ولا مال له سواهما فاعتق احدهما في صحته نفذ عتقه وسرى
العتق الى نصف شريكه لانه يملك بقدره وهو النصف الاخر فان اعتق النصف الاخر والعبد الاخر

عتق ايضا في صحته ولم يسر الى نصيب شريكه لانه معسر ولا يمنع ثبوت قيمه النصيب الذي سرى اليه عتقه
في ذمته وجود عتقه في النصف الاخر لانه لم يعتق ماله وانما اعتق نفسه وان اعتقه في مرض الموت
لم يسر لان الذي يعتق في المرض انما يعتق ما لا يملك وهذا قد ملك ما اعتقه فرع اذا قال لم اشهد شاهدان انك اعتقت زيدا في مرضك وجهل الحاكم
شهادتهما لم يحكم برجوعا عن الشهاده وشهد احدهما ان انك اعتقت عمرا وجهل شهادتهما وقيمه كل واحد
منهما قدر الثلث ومال فرع من العبدين لان رجوع الشهود بعد حكم الحاكم لا يبطله فان رجعت القرعه
على الاول عتق وفي الباقي ووجب على الشاهدين قيمه الاول للورثه وان رجعت القرعه على الثاني عتق
ورق الاول ولا شئ على الشاهدين وعلى هذا اليس الصحيح وعلى اذا رجعت القرعه على الاول ان
يعتق الاول والثاني وعلى قيمه الاول على الشاهدين لان الورثه تصدقوا الشاهدين في رجوعهما فلو
كذبوهما لم يرجعوا عليهما بشئ فان فان ذلك وجاء عبد الى ذلك الحال فان قلنا ان قضيه شهادتهما عتق
الاول عرفا قيمته وصار كانه لم يعتق الا الثلث وعلى ما قاله يحصل للورثه جميع التركه وبطل عتق اللذين
قال او بكر وان شهد شاهدان على رجل انه اعتق سفصالة مرعبد بن عمه وسرى العتق الى الثاني لانه
موسر وعدم قيمه شريكه ثم رجعا عن الشهاده عرفا قيمه النصيب الذي شهد العفه دون قيمه نصيب
شريكه قال القاضي ابو الطيب وانما حاز ذلك لانهما شهدا العتق نصيبه وعرفاه قيمه نصيب شريكه والشهاده
بالعتق توجب الضمان على الشاهدين واما الشهاده بالمال اذا رجعا عنها فلا ضمان عليهما وفي احد القولين
وان على القول الاخر يجب وهذا الضعيف فرع الا تهما لم شهدا بالمال وانما تضمن شهادتهما وقد تضمن شهادتهما
عتق نصيب الشريك فاذا الزمناهما ما تضمنه شهادتهما من المال وجب ان يلزمهما ضمان ما تضمنه العتق
فجوز الضمان عليهما هو لو احدا فرع قال ابو بكر اذا اعتق عبدين شريكين فعال احدهما ان كان
هذا الطائر غرابا فصحر وقال الاخر ان لم يكن غرابا فصحر وذهبا ولم يعلما ما هو وطار فان كانا
معسرين فالعبد بحاله لانه وان اراد احدهما اتلاف ما لا يملكه لا يتم بغير فلا يزول ملك واحد منهما بالشك وان باع
كل واحد منهما نصيبه من واحد كان لهما ان يسترقاه وان اعتاقه وان اعتق احدهما على المسترى بعضه
لانه قد تبين ان بعضه حر فلا يتوقف له ان يتصرف في جميعه واما ان كانا موسرين فان قلنا ان العتق يسري
باللفظ فقد عتق جميعه لان كل واحد منهما اعترف ان عوسر شريكه سري الى نصيبه لانه يقول شريكي حان